

L'attractivité du territoire : défis entrepreneurial des collectivités locales

**جاذبية الإقليم : رهان
مقاولاتية للجماعات
الإقليمية**

التوصيات

- دولة السيد الوزير الأول
- السيدات و السادة أصحاب المعالي أعضاء الحكومة
- السيدات و السادة الولاة و الولاة المنتدبون
- السيدات و السادة المنتخبون الوطنيون و المحليون
- السادة ممثلو الأسلاك الأمنية
- السيدات و السادة اطاترات الدولة
- السيدات و السادة ممثلو المجتمع المدني و المنظمات المهنية
- الحضور الكريم
- أعضاء أسرة الاعلام

يحظى موضوع التنمية المحلية المستدامة وتلبية احتياجات المواطن و ضمان رفاهيته و إنشاء إقليم ذو جاذبية اقتصادية واجتماعية أهمية خاصة من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية. من منطلق القرارات التاريخية التي أقرها وكلف الحكومات المتعاقبة بتنفيذها. و من أهمها:

1- إقرار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة يتم بموجبها توزيع الامكانيات التنموية على مستوى التراب الوطني وفق مفهوم متوازن بين مختلف الجهات يستفيد منه كل المواطنين

2- إقرار مخططات تنموية متتالية سمحت بتنفيذ مشاريع مهيكلة متوازنة وجوارية بين مختلف الأقاليم و نعني بها برامج التجهيز العمومي في إطار المخططات القطاعية العادية، دعم النمو و مخططات الانعاش الاقتصادي، البرامج التكميلية لدعم النمو، البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي، بالإضافة الى البرامج التنموية للهضاب العليا و المناطق الجنوبية مناطق الجنوب و الهضاب العليا.

3- المصالحة الوطنية و استعادة السلم و الأمن الذي حقق مكاسب هامة ومكن من إعادة بعث الإقليم داخليا وإعادة الاعتبار لوجهة الجزائر الاقتصادية على المستوى الدولي.

4- إن تدخلات السادة الوزراء أعضاء الحكومة خلال الجلسة الافتتاحية أبرزت قوة الانجازات القطاعية المحققة عبر الأقاليم التي أصبحت تتوفر على هياكل قاعدية

ثابتة سمحت للأقطاب الإقليمية بالتحول إلى التسيير المقاولاتي الذي يعتمد على إنتاج الثروة، وما بروز أقطاب النمو في بعض جهات الوطن إلا دليل على ذلك.

5- كما تجدر الإشارة أيضا أنه وفي إطار ميكانزمات التضامن المحلي، تتدخل وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية عن طريق منح إعانات للجماعات المحلية لإنجاز مختلف المشاريع، كتهيئة مناطق النشاط، شبكات الغاز والكهرباء برامج استدرابية للموارد المائية، تحسين الإطار المعيشي الحضري في إطار التمويل الإضافي للتنمية.

إن الجماعة الإقليمية أصبحت تتوفر اليوم على مقومات الجاذبية الاستثمارية مما يدفعها للانتقال إلى إرساء قواعد تسيير جديدة عمادها المقاولاتية تستدعي إرساء قواعد عمل جديدة سواء على مستوى الاقتصاد المحلي، على المستوى التنظيمي أو فيما يخص تأهيل الموارد البشرية و المادية المتاحة.

ثمينا لهذا المسعى، و تواصلا مع توجهات تهيئة الاقليم التي رسم معالمها فخامة رئيس الجمهورية و بعد نقاشات مثمرة ضمن هذه الورشة خلصنا الى الاقتراحات التالي نصها :

1. تشجيع وضمن استمرارية أنظمة الإنتاج المحلي وكل أنواع المشاريع التعاونية

للتنمية الاقتصادية (تجمعات المؤسسات والمقاطعات الصناعية والأقطاب التقنية وأقطاب الجاذبية والتنافسية...) من خلال وضع آليات مناسبة ومدروسة للتمويل والمرافقة مع إعطاء الأولوية الى من في أمس الحاجة للإنعاش الاقتصادي (الولايات الجبلية، الهضاب العليا، الجنوب و المناطق في حاجة الى ترقية).

2. إعادة تنظيم الوسط الريفي و محورته حول نشاطاته التقليدية تثمينا لها من خلال آليات تحفيزية مناسبة من شأنها التحسين من المستوى المعيشي للساكنة و النهوض بها.

3. تشجيع المؤسسات الناشطة في الاقليم على تنظيم نفسها في تجمعات و شبكات مهنية و نفعية قصد تطوير اقتصاد جوارى متنوع و متناسب مع خصوصيات كل اقليم.

4. هيكلة القواعد الإنتاجية لكل إقليم من خلال شبكة من الأقطاب التكنولوجية تجمع بين القدرات التكنولوجية للإنتاج والبحث

وتتمحور حول بعض الفروع الإنتاجية (الجمع بين البحث والصناعة)، ما يسمح بتطوير نشاطات مبتكرة، توطن على مستوى الاقليم.

5. التشجيع على احداث الفروع الضرورية التي من شأنها أن تساهم في دفع الحركة الاقتصادية المحلية و إقامة نشاطات جديدة مندمجة مع خصوصيات الاقليم مثممة لدور المؤسسات الناشئة.

6. مرافقة الجماعات الإقليمية في إعداد مخططات للتسويق الإقليمي و تحفيز جاذبية الاقليم بالاستعانة بأصحاب الخبرة.

7. إعداد خريطة للاستثمار (أرضية رقمية) لكل بلدية بهدف التعريف بمؤهلاتها و تحديد أولوياتها، تعتمد كأداة عمل من أجل توجيه حاملي المشاريع.

أولا : أنظمة التحفيز على تحسين الجاذبية :

1. تحسين الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمار (الجبائية وشبه الجبائية وتخفيض

نسبة الفوائد...) و جعلها تتناسب مع حجم الاستثمارات و عدد مناصب العمل المحدثة قصد التشجيع على توفير مستثمرات مهيكلية للإقليم و محفزة لجاذبيته.

2. دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المبدعة على مستوى مناطق النشاطات، من خلال تشكيل محفظة عقارية تتناسب مع حاجيات كل اقليم و مؤهلاته التنموية.

3. وضع الآليات اللازمة للتحفيز على الابتكارية بنشر حاضنات المشاريع المبتكرة على مختلف ربوع الوطن و ادماج هذه المشاريع ضمن الأولويات التنموية للإقليم.

ثانيا : التكوين وتعزيز القدرات :

1. تعزيز قدرات الفاعلين الإقليميين من خلال وضع برامج تكوين في الهندسة الإقليمية (التشخيص الإستراتيجي والتسويق الإقليمي وتقييم السياسات العمومية والأشكال والممارسات الجديدة للتعاون ما بين

الولايات وما بين البلديات وتقنيات مرافقة حاملي المشاريع الإقليمية...).

2. تزويد الجماعات المحلية بإطارات متخصصة في مجال التسويق الإقليمي، عن طريق إدراج هذه المقاربة في برامج التكوين القاعدي و المتواصل للإطارات.

3. وضع استراتيجية قطاعية لمرافقة الجماعات المحلية من أجل وضع مخططات للاتصال و التواصل مع محيط الاقليم في اطار مقاربة عمادها التسويق الاقليمي و ابراز مقومات جاذبية كل اقليم محلي.

4. الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال من أجل التعريف بالأقاليم المحلية لاسيما تلك التي هي في حاجة الى الإنعاش من أجل ابراز الحوافز و الفرص التي توفرها للمبادرة الاقتصادية.

**ثالثا: عصرنة وربط الهياكل الأساسية
للأشغال العمومية والنقل و اللوجستية
والاتصال**

1. مواصلة الجهود الرّامية إلى تطوير وتدعيم الهياكل الأساسية للطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، في إطار الإمكانيات المالية المتاحة، وتماشياً والرؤية الاقتصادية والصناعية الشاملة التي ما فتئ يصر عليها فخامة السيد رئيس الجمهورية،

2. إيلاء عناية خاصة للمناطق في حاجة لترقية لاسيما الولايات الجنوبية و الولايات المنتدبة قصد تأهيل بنيتها التحتية و فك عزلتها بربطها مع المحاور الجغرافية الكبرى.

3. التشجيع على احداث قواعد لوجستية متكاملة على مستوى ولايات الهضاب العليا و الولايات الحدودية بمعايير دولية للتحسين من الجاذبية الاقتصادية للبلاد على المستوى الجهوي.

4. وضع حوافز و ميكانزمات تسمح بإحداث تجمعات و نقاط حياة جديدة اجتماعية و اقتصادية على طول أروقة الطرق، الطرق

السريعة و السكك الحديدية على مستوى جنوب
البلاد و الشريط الحدودي .

رابعاً: الحکامة الإقليمية :

1. إرساء حکامة تشاركية وعملية بالنسبة للأقاليم الخاصة (المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب) يتقاسم فيها جميعُ الفاعلين في الإقليم مختلفَ الرهانات والأهداف بغرض تجسيدها على أرض الواقع و وضع مخططات تنموية محلية تتناسب مع خصوصيات الاقليم .
2. تعميم آليات التضامن ما بين الجماعات المحلية و تطوير مختلف الشراكات الاقتصادية و الاجتماعية لتنمية الاقليم .
3. وضع اطار قانوني لإعادة تفعيل وظيفة التخطيط التنموي على المستوى المحلي.
4. إنشاء هيئة مكلّفة بترقية جاذبية الإقليم و تنافسيته بصلاحيات تمتد للتسويق الاقليمي على المستوى المحلي، الوطني و الدولي.
5. تعديل الاطار القانوني الخاص بتهيئة الاقليم قصد وضع آليات التنفيذ الكفيلة بتجسيد توجهاته و اعطائها الصفة الالزامية أمام كل مصالح الدولة و قطاعات نشاطاتها.

تلكم هي المساهمة المتواضعة التي ارتأى
أعضاء الورشة الثالثة عرضها على هذا
المجمع الكريم اسهاما منهم في وضع آليات
فعالة لتحفيز جاذبية أقاليمنا المحلية
لاسيمان الجنوبية منها تنفيذاً لتوجيهات
فخامة السيد رئيس الجمهورية .

و الشكر موصول لكم على كرم الاصغاء .